جيل جديد من الأسلحة.. والتساؤلات

الحياة - ٢٩/١١/٨٨

بقلم : غسان سلامه*

يدخل الشرق الأوسط سباق تسلح ضارياً مصحوباً بإستيراد وتجديد مدهشين، فأي خيار هو المتاح للعرب؟

■ عندما تصل الأسلحة الى سوق جديدة، لا تحدث ضجة كبرى. فقرقعة السلاح لا تُسمع حين شرائها بل حين إستعمالها، ودوي المدافع لا ينطلق حين يتم انزال القذائف من البواخر، بل حين ترسل نحو العدو. لذا، وراء الاتفاقات والتصريحات والاجتماعات واللقاءات، وفي ظل القمم والندوات، وعلى هامش الاختلافات والمصالحات، تنساب الى منطقتنا من العالم أسلحة من نوع جديد، يقشعر لذكرها البدن، وترتجف من نوعيتها الفرائص. ولكنها أسلحة، على جدتها، وعلى خطورتها، تنساب وسط الصمت والقبول والرضوخ، وكانها عنصر قديم، بل طبيعي، من المشهد الماساوي الذي تقدمه منطقتنا للعالم. وكاننا ولدنا، نحن ابناء المشرق العربي، ونحن نركض في سباق للتسلح دائم وعنيف، لا نعرف من ادخلنا اليه، ولا كيف، ولا لاي سبب.

لن اتحدث عن اصناف الطائرات الجديدة، ولا عن المدفعية البعيدة المدى، ولا عن ناقلات الجند السريعة، ولا عن الزوارق. ففي كل هذه المجالات، حصلت في السنوات الأخيرة تطورات نوعية بالجملة حملتنا من الميغ ٢١ الى الميغ ٢٩، ومن البواخر المسلحة للغواصات، ومن صواريخ الحرب العالمية الثانية الى الصواريخ الموجهة بالليزر. ولكن ما هو ابعد واهم من كل هذا، أن العام المنتهي بعد اسابيع حمل الينا عددا من القفزات النوعية، تجعل المرء يفكر انه كلما تقدم العرب خطوة تقدم اعداؤهم خطوات، واننا، في الاجمال قد دخلنا او أدخلنا، (او الاثنان معا)، في دوامة من العنف، التي لا تنفك تكنولوجيته تتقدم وتتطور. فلنسترجع بعض عناصر هذه القفزة النوعية في مجال وسائل التدمير:

١- اصبحت المنطقة تعج بالصواريخ البعيدة المدى، القابلة في المقبل من الزمن، لحمل رؤوس نووية. ولم نكتف بتملك هذه الصواريخ بل تم استعمالها: بدأ الايرانيون بذلك، وفي نهاية شهر شباط (فبراير) ١٩٨٨ لحق بهم العراقيون وفوجئت طهران بسقوط الصواريخ العراقية ذات المدى الطويل (٦٥٠ كلم) عليها. لم يكن العراق سباقا في مجال التملك، ولكنه كان الاول في الاستعمال عربيا، فنحن نعلم ان اسرائيل بدأت منذ عشرين سنة بانتاج صواريخ أريحا - ١ (٤٠٠ كلم)، ثم باعها الاميركيون صواريخ لانس الدقيقة الاصابة، ولو القصيرة المدى (١٣٠ كلم)، ولكن الاسرائيليين استطاعوا تطوير جيل ثانٍ من الصواريخ اسموه اريحا - ٢، مداه ١٥٠٠ كلم على الأقل، بمعنى انه يطال الاتحاد السوفياتي نفسه، ناهيك عن عدد كبير من البلدان العربية، في المقابل كانت سورية حصلت منذ ١٩٨٣ على صواريخ س. س. ٢١ السوفياتية (١٣٠ كلم مدى) وهي أقوى وأدق في الاصابة من صواريخ فروغ - ٧ وسكود - ب التي كانت في حوزتها. وهناك صواريخ من هذا النوع على الأقل في مصر وليبيا؛ ناهيك طبعاً عن صواريخ سيلكورم التي اشترتها ايران من الصين وهددت بها مدخل الخليج، ووجهت بعضها على العراق والكويت.

٢- شكلت صفقة الصواريخ الصينية للمملكة العربية السعودية نقلة من نوع آخر، فهذه الصواريخ مداها طويل جدا (٢٥٠٠ كلم)، مع العلم انه ربما فكرت الصين ببيع صواريخ م - ٩ (٦٠٠ كلم) الى سورية. ولكن النقلة هنا، سياسية بقدر ما هي تكنولوجية. فقد اتضح معها ان الصين مستعدة لبيع انواع جديدة ومتطورة من السلاح لكل بلدان المنطقة، حتى التي لم تعترف بها بعد. وظهر ان دولاً غير منخرطة مباشرة في نزاعات اقليمية، كالمملكة العربية السعودية، مستعدة للتمون بهذا النوع من الأسلحة. وظهر ايضا ان علاقات أفقية بين دول العالم الثالث قادرة على التنافس مع العلاقة التكنولوجية العمودية القائمة بين الدول العربية والغرب. وقد تبع هذه الصفقة توجه سعودي واضح نحو الصين، بدءا بالاتفاق الموقع بين المملكة والصين منذ أقل من اسبوعين.

٣- ولم تبق اسرائيل مكتوفة الايدي ازاء هذه التطورات. فإلى صواريخها التي ذكرنا، وقعت مع الولايات المتحدة في آب (أغسطس) الماضي اتفاقا بالغ الأهمية، مهره كل من شولتز ورابين بختمه. ويقضي هذا الاتفاق بدخول اسرائيل مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية، المدعوة اجمالاً «حرب النجوم». وبالذات فان واشنطن تعهدت بتمويل اربعة اخماس كلفة انتاج صواريخ اسرائيلية مضادة للصواريخ تجعل من الصواريخ العربية، ان نجح المشروع، نوعاً من الاسلحة التي يعلوها الصدأ.

٤- تم استعمال الاسلحة الكيماوية في منطقتنا، ولا سيما في اطار الحرب العراقية - الايرانية. ولا ريب ان ترسانات من الاسلحة الكيماوية موجودة الآن في اسرائيل وسورية والعراق وايران، وربما في مصر وليبيا. وعلى الرغم من ارتفاع الاصوات الغربية للتنديد بهذا التطور، فان تنمية القدرات العسكرية الكيماوية يجري على قدم وساق في ستة بلدان من المنطقة على الأقل.

٥- وفي ايلول (سبتمبر) الماضي اطلقت اسرائيل اول قمر فضائي، على مدار فضائي علوه ألف كلم، وهي بذلك ثامن دولة في العالم تثبت ان لديها قدرة على استعمال الفضاء لأهداف عسكرية. طبعا كان هذا القمر بدائيا الى حد كبير، بوزن ١٥٦ كلغ، وبحياة لا تتجاوز الشهر. ولكن النتائج المتوقعة لهذا الحدث هائلة فعلا. فهو يعني، على المدى القصير، أن اسرائيل تتملك وسائل متطورة جدا لقذف الصواريخ عمودياً وأفقياً. وهذا بدوره يعني على المدى الطويل ان اسرائيل ستطور اقمارا اصطناعية للتجسس مما يضعف تدريجا من اعتمادها على الولايات المتحدة في مجال الصور الفضائية والتجسس من خلال الاقمار. وهذا الاستقلال المعلوماتي عن الولايات المتحدة يقوي ساعد اسرائيل سياسيا في العلاقة مع الحليف القوي. بكلام آخر، يبدو زئيف شيف محقا تماما عندما يقول انه مع اطلاق هذا القمر الاصطناعي الاسرائيلي فان سباق التسلح في منطقتنا انتقل للفضاء الخارجي.

٦- هل نضيف أخيرا، وليس آخرا، ان العام المنصرم حمل الينا تاكيدات جديدة، سربها الاسرائيليون أنفسهم، بأن اسرائيل هي قوة نووية جبارة، تمتلك بين ١٥٠ و١٨٠ رأساً نووياً، قادرة على ضربنا بها ان بالصواريخ البعيدة المدى او بالطائرات؟

هذه الأمثلة الحديثة التي سقناها للتذكير فقط، تشير جميعا الى اننا دخلنا خضم جيل جديد معقد ومكلف من الاسلحة، طائرات وصواريخ وكيمياء وتدميراً نووياً. فالسباق حاصل، والدول منخرطة فيه بحماسة، اسرائيل من جانب والعرب من آخر، ايران من جانب والعراق من آخر. وهناك بالفعل مؤشرات عدة تدل الى ان طهران وبغداد كلتيهما مشغولتان باعادة تسليح جيوشهما، مع توقع نقلات نوعية عندما يكون ذلك ممكنا.

يمكن طبعا ان نتخذ موقفاً انسانياً رخواً من هذا السباق المدمر وندعو بطوباوية واضحة الى وقفه. واي موقف كهذا سيثير طبعا السخرية، بل والشفقة. فالنزاعات مستمرة على حالها، وعندما ينشب نزاع، لا يمكن وقف التسلح. ثم ان الطرف العربي مهدد في مصالحه وكيانه ومستقبله، وعليه طبعاً ان يرفع التحدي.

هل نرضخ اذن لهذا المنطق الطبيعي؟ لو كانت الموارد العربية لا نهاية لها، ولو كانت المجتمعات العربية قد حصلت على حقوقها في الصحة والتعليم والسكن والرفاهية، بل ولقمة العيش نفسها، لقلنا نعم للانخراط في هذا السباق من دون تردد. ولكننا نعلم جميعا ان مجتمعاتنا بعيدة تماما عن الحصول على هذه الاحتياجات الأولية، وهي غالبا ما تنتفض ضد هذا الاسراف في التسلح بينما هي ما زالت تتخبط في متاهات المرض والعري والأمية، ناهيك عن الجوع نفسه.

بكلام آخر، هناك اسباب وجيهة، وطنية وقومية، للقبول بمنطق سباق التسلح، وهناك اسباب اخرى، لا تقل أهمية، تدفع على العكس للبحث عن وسائل اخرى غير هذا الانفاق العسكري الرهيب، وهذا الهدر الهائل في الامكانيات. لكن حلاً وسطاً يمكن أن ينبثق عن صدام هذين الخيارين، مفاده، اولاً، ضرورة التعاون العربي في مجال التسلح بحيث لا تهدر الامكانيات وفقا لحسابات محلية ضيقة، وبحيث لا ينكسر الميزان التجاري اكثر مما هو متدهور منذ سقوط اسعار النفط. ويجدر تالياً ان يبحث العرب قدر الامكان عن حلول سلمية في كل النزاعات التي تفصلهم الواحد عن الآخر، بحيث لا يستعمل سلاح عربي لقتل عربي آخر. ثم ان يبدأ العرب ممارسة مستوى رفيع من التضامن السياسي يسمح لهم بحل النزاعات الاقليمية التي تقض مضجعهم حلاً عادلاً ودائماً، معتمدين في ذلك لا على سباق التسلح المنهك فحسب وانما ايضا على تضامنهم وثباتهم على مواقفهم وتصورهم لحلول واقعية. والجلسة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني خطوة، على ما يرتجى، في هذه الدرب.